Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

جـ ـ ابن خلدون ينتصر لابن مالك :

وقد حدّثنا البدر الدَّماميني ، تلميذُ ابن خلدون ، بأن شيخه كان يرد اعتراضات أبى حيان ، بأن الأحاديث «على تسليم أنها لاتفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها ، لأن الأصل عدم التبديل ، ولاسيما التشديد فى ضبط ألفاظها ، والتحرى فى نقلها بأعيانها ، مما شاع بين الرواة ، والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى ، معترفون بأنها خلاف الأولى(١)» .

د ـ الشاطبى يميز بين الأحاديث :

وللشاطبى أبى إسحق إبراهيم بن موسى (ت ـ ٧٩٠) موقف وسط فى هذه القضية ، فقد قسم الحديث قسمين : «قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه ، لهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التى قُصد بهابيانُ فصاحتِه ﷺ . . . فهذا يصح الاستشهاد به فى العربية(١)» .

ويقول : «وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضرورى الذى لابد منه ، وبنى كلامه على الحديث مطلقاً ، ولا أعرف له سلفا إلا ابن خروف . . والحق أن ابن مالك غير مصيب فى هذا ، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى ، وهو قول ضعيف(٢)» .

هـ ـ الخضر حسين يسهم فى هذه القضية :

وقد تعرَّض الامام الخضر حسين لمسألة تدوين الحديث ، وهى تفيدنا فى موضوع الرواية بالمعنى ، وقد عقب بذلك على ماقاله ابن خلدون من أن تدوين الحديث وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية(٣) ، وانتهى من سرده

---

(١) دراسات فى العربية وتاريخها ١٧١ ، وينظر خزانة الأدب ١/١٤ .

(٢) خزانة الأدب ١/١٢ ، ١٣ .

(٣) دراسات فى العربية وتاريخها ١٧١ .